ما يكون اول من زمن الخروج وحكاه الشيخ الامام ساكتا عليه **الحج م** واله سجب للحاج دكرما
احرم به في لبسه الاولى بلا خلاف وهذا سبق قاله الشيخ ابو محمد قال الشيخ الامام وهو الصواب لا تردد
في هذه الحالة واما الخلاف والتردد في غير الملبسة الاولى والجمهور اطلقوا حكاية الخلاف انه هل
يسجد دكرما احرم به في لبسه وصحح السبحان انه لا يسجد بل يستمر على لبسه والبلية فان حمل الامر
على ما عدا البلية الاولى فلا خلاف سهم في الترجيح والا فالخلاف سهم موجود **م** وان من احرم بحاجا
العقد احرامه صحيحا فان رفع في الحال ولا شئ عليه والا سك وعليه المضي فيه والقضاء والفدية
وهذا وجه من اوجه ثلاثة اصحها عندنا يسجد انه لا يسقط وثلوث اطلاق الثالث انه يسقط فاسدا
وعليه المضاء والمضي فيه مكث او نزع ولا يحل لغذيه ان نزع في الحال فان مكث وجبت الفدية
في الاظهر وهذا الترجيح ذكره الشيخ الامام في كتاب الصوم وترجيحه تباينه قوله في مسئلة الصوم
فيما اذا طلع الفجر على المجامع ولذلك رجحها غير الشيخ الامام رحمه الله تابعهما في كتاب الحج فقال فيه
ما نصه فرع احرم بحاجا فاوجه اصحها لا يسقط الصلاة مع الحدث انتهى وفي طبقات الاسنوي ما نصه
منه في الصوم لا عاد ذكره على اله في الصوم لم يصرح بترجيح وعبارته بعد ان قال اصحهما عدم السقوط
وما ذكرناه يشكل عليه هذا او نحوه اه سقوط صحيحا واراد بما قدمه ما مر في طلوع الفجر على مجامع دري
ه ولم نزع على ان كلام الروضة ناقص في مكان اخر وما قل من هذه العبارة وهي قوله ونحوه اه سقوط
صحيحا نوضح من كلام الترجيح **م** وان الاجير في الحج اذا احرم بعد الاحد في السعود وقبل الاحرام سجد بسطه
من الاجرة ان قال له لحج من بلد كذا ولا سجد شيئا ان كان اطلق له الاستحباب للحج ولم يعين البلد ونحوه
مقصل ذهب الله الفضل ابن عبدان وصحح الرافعي والنووي عدم الاسجاد مطلقا وان استحقاق
الاجير يموت في اثناء الحج مبسط على العمل ان قال لحج من بلد كذا وعلى الاركان ان قال لحج واطلق وهو
قول ابن سريج وما استشكل المعبر عنها بن المسلس في منظومه فاما ادكر لفظها ثم احله حلا شيئا النفع

قال

قوله قلت فيها
ان مات في الحج الاخير بعد ما سار وقبل ان يكون احرم بها
وان قال الحج من دبي البقعة فلسجد بسطه من اجره
قال ولا تسقط استحقاق من احرم ثم مات بالاعمال ان
اطلق الحج بل بالاركان فقط وما عدا القول هنا سقط
ثم اذا مات قال الحج من هنا فسقط بالاعمال قولا بيننا
اذا مات الاجير على الحج بعد شروعه في السير اليه فيه سلمان احدهما ان موت بعد الاحرام في
السير وقبل الاحرام فالمنقول عن النص وهو الذي صححه الشيخان اه لا يسجد شيئا من الاجرة وقال
الاصطخري والصيرفي يسجد بسطه قال الشيخ الامام وهو الموافق لبسقط الاجرة على
الاعمال مع السير يعني في المسئلة الماضية قال والقول بعدم الاسجاد مع ذلك فيه اشكال
وفصل بن عبدان فقال ان قال استاجرتك لحج لم يسجد وان قال الحج من بلد كذا اسجد بسطه
قال الشيخ الامام وهو نحو ما سبقني عن ابن سريج قال وهو المختار **قلت** واليه
الاشارة بقولي وان قال الحج من دبي البقعة فسجد بسطه من اجره
فاعلم انه اذا لم نقل ذلك لا يسجد شيئا لما بينه والله الاشارة بقولي قال ولا بسط الي
اخر اذا مات بعد الشروع في الاركان وحصل النزاع منها فاحد القولين لا يسجد شيئا لعدم حصول
المقصود والظهر انها يسجد بقدر عمله والقولان سواء مات بعد الوقوف ام قبله وهل يسجد بعد
قطعا على الاظهر هل يسقط الاجرة على الاعمال فقط او عليها مع الدم والاظهر انها عند السجن
والاكثرون الثاني وقال ابن سريج ان قال استاجرتك لحج فسقط على العمل وان قال الحج من بلد كذا
فسقط عليهما وحمل القولين على الحالين **قال** الشيخ الامام ومراده الحج من بلد كذا ان نشئ سفرها

Copyright © King Saud University